مرتبة الفرض لا يؤثر فيها الاحقيقة الاستعمال فرقا بينهما فالمراد بقوله
انما هو مباشرة مستعمل هو كاستعمال في حق اداء المفروض ولما في حق اداء
السنة ظنيا مستعمل اصلا فلا يرتفع بما ذكره الحنفي ويمكن ان يجاب
بان الشرط كان استعمالا حدا لا مرين الانفصال والملاقات لكن
الاول في حق الغسل والثاني في حق المسح كما يشعر به عبارة الشارح
فيما سبق انه لا يكفي في المسح البلل الباقي في يد بعد المسح
عفو من الممسوحات وقول الحنفي سابقا من المحيط ايضا وما
نقله هنا من العناية فيناه على ما ذهب اليه سوسنة لان عندهم
الماء لا يصير مستعملا بالمسح وما ذكره الشارح مبني على مذهب محمد
فان عنده الماء يصير مستعملا بمجرد الملاقات فلا يرد الاشكال
الاول واما الثاني فيمكن الجواب عنه بان كون الماء مستعملا لا
يتصور الا بظهور حكم اذا لم يعتبره الشارع واما اذا اعتبره
كما في مسح الراس فيتصور هذا حاصل ما في العلوية قوله دون
من عليه الغسل وهو الجنب والحائض والنفساء قال الشارح
قيل صورته جنب تيمم ثم احدث ومعه من الماء ما يتوضأ به
فتوضأ وليس خفيه ثم مر عليهما ما يكفي للاغتسال ولم يغتسل ثم
وجد من الماء ما يتوضأ به فتيمم ثانيا للجنابة فاذا احدث

بعد ذلك توضأ ونزع خفيه انتهى هذه هي المنقولة عن الضمرات
اورد عليها بلفظ قيل للاشارة الى الاختلاف في الروايات الى
الضعف واختلافها باعتبار اختلاف الاحوال لان الجنابة قد
يكون سقوطا عما ليس لخفين كما في صورة التارخ وقد يكون
مؤخرا عنه كما في صورة النهاية وهي انه مسافر توضأ وليس
لخفين ثم صار جنبا وتيمم للجنابة ثم احدث ومعه ما يكفي
للوضوء لا يجوز المسح وان لحدث العارض على الوضوء وليس
لخفين قد يكون مستقلا كما في صورة الشارح والنهاية او
في ضمن الجنابة كما في صورة الكفاية والعناية التين اوردهما
الحنفي بالنقل عنهما قوله وجاز توضأ وغسل رجليه وليس
خفيه ثم اجنب ليس له ان يمسح خفيه فوق الكعبين ثم هو ان مسح يغسل
قدميه ان المسافر توضأ وليس خفيه ثم جنب وعنده ما يكفي
للوضوء لا للاغتسال فانه يتوضأ ويغسل رجليه ولا يجوز المسح
فانما اختار الشارح صورة الضمرات التي فيها تقديم الجنابة
واستقلال الحدث العارض على الوضوء وليس لخفين مع ان
يرد عليها ما ورد على الاولين من عدم جواز المسح في هذه الصورة لان علة
عدم جواز المسح هي سراية الحدث الى القدم والحدث اذا كان

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)